

الا اذا نذر الصدقة عماله كله او قسمي منه بنزدي على ثلث الكل  
 فانه يجوز قدر الثلث وفيما عداها يكثر منه المسمى ومن نذر  
 صوم شهر لزمه التتابع وان نذر اياما معدودة لم يكثر منه الا  
 بشرط اونية **كتاب القضا** وهو فن كفاية يلزم الامام  
 ان ينصب في كل اقليم قاضيا ويختار افضل من بحدة علماء وورعا  
 وبأمره بتقوى الله تعالى وان يتحرى العدل ويجتهد في اقامته  
 فيقول وليتأكد الحكم او قلدتك وحوى ويكاتبه في البعد وتفيد  
 والاية الحكم العامة الفصل بين الخصوم واخذ الحق لبعضهم من حق  
 والنظر في غير اموال المرشد بين الحجر على من يستوجب له سلفة او  
 فلس والنظر في وقوع عمله ليعمل بشرطها وتنفيذ الوصايا و  
 تزويج من لا ولي لها واقامة الحدود واقامة الجمعة والعيد  
 والنظر في مصالح عمله بكونه لا ذر عن الطرقات وافئذتها وحوى و  
 يجوز ان يولي عموم النظر في عموم العمل وان يولي خاصا فيها او  
 في احدهما ويشترط في القاضى عشر صفات كونه بالغ اذ ذكر احرامها  
 عدلا سعيها بصيرا متكلما مجتهدا ولو في مذهبه واذا حكم الشان  
 بينهما جلا يصلح للقضا نفذ حكمه في المال والحد ويدر اللعان  
**باب آداب القاضى** ينبغي ان يكون قويا من غير عنف لينا  
 من غير ضعف حلما ذا اناة وفطنة وليكن مجلسه في وسط البلد  
 فسيحا وبعده بين الخصمين في لحظة ولفظه ومجلسه وحوطها  
 عليه ويتبع ان يحضر مجلسه فقراء الفاهب وشاويرهم فيما  
 تشكل عليه في حرم القضا وهو غضبان كثيرا او حاقن او  
 في شدة جوع او عطش او هم او ملل او كسل او بغاير او غير مؤلم  
 او مزعج وان خالف فاصاب الحق نفذ ويحرم قبوله رشوة و  
 كذا هدية الامن كان يهاديه قبل ولايته اذ لم تكن له حكومة  
 ويستحب ان لا يحكم الابحضر الشهود ولا ينفذ حكمه لنفسه ولا  
 لمن

لمن يرضى لا تقبل شهادته له ومن ادعى على غيره برزقة لم تحضر وامرت  
 بالتوكيل وان لم يهايمين ارسل من خلفها وكذا الكريض **باب**  
**طريق الحكم وصفتها** اذا حضر اليه خصمان قال ليما المدعى  
 فان سكت حتى يبدا احاز فن سبق بالدعوى قدمه فان اقر له حكم  
 له عليه وان انكر قال للمدعى ان كان لك بيينة فاحضرها ان  
 شئت فان احضرها سمعها وحكم له بها ولا يحكم بعلمه وان قال  
 المدعى مالي بيينة اعلمه الحاكم ان له اليمين على خصمه على صفة  
 جعله فان ساله حلفه وخلا سبيده ولا يعتد بيمينه قبل  
 مسئلة المدعى وان نكل قض عليه فيقول ان حلفت والا قضت  
 عليك فان لم تحلف قض عليه فان حلف المنكر ثم احضر المدعى بيينة  
 حكم بها ولم تكن اليمين منزلة للحق **فصل** وانصح الدعوى الا  
 محررة معلومة المدعى به الا ما تصححه مجهولا كالوصية وعدد من  
 عبيد مهر او نحوه وان ادعى عقد نكاح جمل طلب نفقة او مهر  
 او نحوهما سمعت دعواها وان لم تدع سوى النكاح لم تقبل وان  
 ادعى الارث ذكر سببه وتعتبر عدالة البيينة ظاهر او باطنا وان  
 جهلت عدالته سال عنه وان علم عدالته عمل بها وان جرح  
 الخصم الشهود كلف البيينة به وانظر له ثلاثا ان طلبه وكلف  
 ملازمته فان لم يأت بيينة حكم عليه وان جهل حال البيينة  
 طلب من المدعى تزكيتهم ويلقى عدلان يشهدان بعدلته ولا تقبل  
 في الترجمة والتزكية والحرج والتعريق والرسالة الا قول عدلين  
 ويحكم على الغائب اذا ثبت عليه الحق وان ادعى على حاضر في البلد  
 غائب عن مجلس الحكم وانى بيينة لم تسمح الدعوى ولا البيينة **باب**  
**كتاب القاضى الى القاضى** فيقبل كتاب القاضى الى القاضى في كل  
 حق حتى القذف لا في حدود الله لحد الزنا ونحوه ويقبل فيما حكم  
 به لينفذه وان كان في بلد واحد ولا يقبل فيما ثبت عنده ليحكم الا به